

Distr.: General  
8 August 2007  
Arabic  
Original: English



## التقرير المرحلي الخامس عشر للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا

### أولاً - مقدمة

١ - مدّد مجلس الأمن، بموجب قراره ١٧٥٠ (٢٠٠٧) المؤرخ ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧، ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، وطلب إليّ أن أقدم خطة مفصلة لسحب البعثة في موعد لا يتجاوز ٤٥ يوماً قبل انتهاء ولايتها، بما في ذلك تقديم توصيات محددة بشأن مستويات القوات. وحتى يتسنى جمع المعلومات المطلوبة لإعداد الخطة، قامت بعثة تقدير تقنية مشتركة بين الإدارات برئاسة إدارة عمليات حفظ السلام، بزيارة ليبيريا في المدة من ١١ إلى ٢٢ حزيران/يونيه. ويقدم هذا التقرير معلومات مستكملة عن التطورات الرئيسية التي وقعت في ليبيريا منذ صدور تقرير المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٧ (S/2007/151) ويضع خطة لسحب البعثة مع توصيات بشأن مستويات القوات.

### ثانياً - التطورات الرئيسية

#### الحالة السياسية

٢ - واصلت حكومة ليبيريا، أثناء الفترة التي يغطيها التقرير، تنفيذ برنامجها لدعم السلام، وإصلاح الحكم، والانتعاش الاقتصادي. وكجزء من الجهود المبذولة لتحسين الحكم قامت الرئيسة إيلين جونسون سيرليف بزيارة مطولة إلى مقاطعات نمبا، وجراند جديبه، وسيس ريفر، وسينو، وجراند كرو، وماريلاند في شهر نيسان/أبريل لتطلع بنفسها على الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والبنية الأساسية في هذه المناطق، ولتعقد اجتماعات في "مقر البلدية" مع أفراد المجتمعات المحلية. وعقدت الرئيسة أول اجتماع لمجلس الوزراء في هاربر بمقاطعة ماريلاند، خارج العاصمة مونروفيا.

٣ - واستمررا لجهود الحكومة لتعزيز المصالحة الوطنية وكفالة الجماعية في عملية صنع القرار، بدأت الرئيسة جونسون سيرليف سلسلة من "المشاورات التنفيذية" لكي تتعرف



على وجهات نظر أصحاب المصلحة الوطنية فيما يتعلق بعملية تنمية البلاد وانتعاشها. وفي ٢٤ حزيران/يونيه التقت الرئيسة مع مجلس الأديان في ليبيريا، واتحاد رجال الأعمال الليبريين، ومجلس رؤساء القبائل الليبرية. كما اجتمعت يومي ٦ و ١٠ تموز/يوليه مع الأحزاب السياسية المعارضة ومع أعضاء الاتحاد الوطني للمحامين الليبريين.

٤ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، واصلت الحكومة حملتها لمكافحة الفساد. ففي ٢٢ آذار/مارس، أعفي نائب الوزير ومساعد الوزير في وزارة الأراضي والمناجم والطاقة من مناصبيهما لاتهامهما بمنح تراخيص تعدين مزيفة. وذلك مع استمرار محاكمة غيود برينت الرئيس السابق لحكومة ليبيريا الانتقالية الوطنية المتهم بتهم تخريب اقتصادي، وإدوين سنو الرئيس السابق لمجلس النواب، المتهم بسرقة مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من مؤسسة تكرير النفط الليبرية أثناء توليه منصب المدير الإداري للمؤسسة.

٥ - ومع ذلك، فقد زعم علنا المراجع العام المستقل للحسابات - الذي تموله المفوضية الأوروبية - بأن حكومة ليبيريا الحالية "أكثر فسادا بمقدار ثلاثة أضعاف" عن سابقتها، دون أن يعطي دليلا يدعم هذا الزعم. مضيفا أن "ملايين الدولارات لم تدخل حسابات" مشروع الميزانية لعام ٢٠٠٧/٢٠٠٨. وأثناء جلسة استماع عامة عن مشروع الميزانية يوم ٢٦ حزيران/يونيه، أبلغ المراجع العام للحسابات المجلس التشريعي بأن مشروع الميزانية "لا يمثل مقياسا للوضع المالي الحقيقي لليبيريا". وطلبت رئيسة الجمهورية من المراجع العام للحسابات أن يبدأ حوارا مع الوزارات المعنية ليناقدش معها تلك المجالات التي أعرب عن القلق بشأنها. وفي نفس الوقت، اعتمد مجلس الشيوخ مشروع الميزانية البالغة ١٩٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في ٢٤ تموز/يوليه.

٦ - وقد أمكن حل الأزمة التي نشبت في السلطة التشريعية في أعقاب استقالة إدوين سنو رئيس مجلس النواب. ولعلنا نتذكر أن سنو كان قد استقال وسط إعراب أعضاء المجلس عن عدم ثقتهم في قيادته. ولذا أصيب عمل السلطة التشريعية بالشلل بسبب النزاع على من يخلفه. وفي ٥ نيسان/أبريل، انتخب ألكس تايلر من حزب العمل الليبري رئيسا جديدا للمجلس. وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، صادقت السلطة التشريعية على العديد من القوانين الهامة، بما فيها قانون التعداد الوطني، كما صدقت على عدد من الاتفاقات، منها اتفاق ميتال (Mittal) للصلب التي أعيد التفاوض بشأنه.

### الحالة الأمنية

٧ - ظلت الحالة الأمنية عموما في ليبيريا تتسم بالهدوء والاستقرار بصفة عامة. ولكن في ١٧ تموز/يوليه، تم اعتقال جورج كوكو، الرئيس السابق للجمعية التشريعية الانتقالية

الوطنية، واللواء تشارلز جولو، رئيس الأركان السابق وقائد الوحدة الخاصة لمكافحة الإرهاب أثناء حكم الرئيس صامويل دو واتهامهما بالخيانة والتخطيط لزعزعة الحكومة. وقد تم القبض عليهما بعد أن اعتقلت سلطات كوت ديفوار ليبريا ثالثا هو العقيد دوربور، الذي اتهم بمحاولة شراء ونقل أسلحة إلى ليبريا.

٨ - وكان من بين التطورات الهامة الأخرى المتعلقة بالأمن أثناء الفترة التي يغطيها التقرير الاحتجاجات العنيفة لمجموعات الساحطين وأحداث تتعلق بتراعات على الأراضي. ففي ٧ نيسان/أبريل، نشب نزاع بين مواطني بليبو وسكان كاربوليكن في مقاطعة غراند كرو أسفر عن حرق بعض المنازل في بليبو. وفي ٢٨ نيسان/أبريل، أدت وفاة طفل عمره ٥ سنوات في مناجم بونغ بمقاطعة بونغ إلى اضطرابات عنيفة في أعقاب اتهامات بأن الشرطة لها دور في وفاة الطفل. وقد أحرقت نقطة الشرطة التي بُنيت حديثا، بينما نُهبت مقر الشرطة الوطنية الليبرية ومترل عمدة المدينة أثناء هذه الاضطرابات. وقد استطاع التدخل المشترك لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا ومفوض الشرطة بالمقاطعة السيطرة على الموقف.

٩ - وكانت هناك أيضا عدة مظاهرات عنيفة شارك فيها طلبة الجامعة، كان من بينها احتجاج استمر يومين في منتصف نيسان/أبريل في جامعة كوتنغتون في غبارنغا بمقاطعة بونغ بسبب نقص المرافق في حرم الجامعة. وفي ١٩ حزيران/يونيه، طلبت الشرطة الوطنية الليبرية دعما من وحدات الشرطة الرسمية في بعثة الأمم المتحدة للسيطرة على احتجاج عنيف قام به طلبة جامعة ليبريا معربين عن تضامنهم مع أساتذتهم، الذين أُضربوا بسبب عدم حصولهم على متأخرات مرتباتهم واستحقاقاتهم. وقد وقعت أعمال الشغب هذه أمام مكتب رئيسة الجمهورية وبوزارة الخارجية في مونروفيا.

١٠ - وفي ٢٠ حزيران/يونيه، قام المقاتلون السابقون باحتجاج على التأخر في دفع بدلات الإقامة، وقامت مظاهرات في بوكانان، وغانتا، وغبارنغا في وقت واحد. وتدهور الوضع في بوكانان عندما اقتحم المقاتلون السابقون مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ودمروا ما فيه من ممتلكات. وفي ١٦ تموز/يوليه، تجمعت مجموعة من المقاتلين السابقين أمام مقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مونروفيا مطالبين بإدراجهم في برامج إعادة الإدماج ودفع بدلاتهم المتأخرة. وقد التقى بهم أحد كبار المسؤولين في إدارة البرنامج الإنمائي وشرح لهم خطط توفير فرص لإعادة إدماج الأعداد المتبقية من المقاتلين السابقين.

١١ - وفي نفس الوقت، وفي يوم ٩ تموز/يوليه، وأثناء زيارة المفتش العام للشرطة إلى ميناء فري بورت في مونروفيا للتحقيق في التقارير المتعلقة بسرقة الوقود، نشبت اشتباكات عنيفة بين الشرطة الوطنية الليبرية وشرطة الميناء الليبرية، وأسفرت الاشتباكات عن

إصابة ٥٠ شخصا. وفي نفس اليوم، أصدرت رئيسة الجمهورية توجيهات بعقد اجتماع لمجلس تحقيق للتحقيق في هذا الحادث. وقد رفع المجلس عقب ذلك تقريره إلى رئيسة الجمهورية للنظر فيه واتخاذ الإجراء المناسب.

١٢ - وواصلت أحداث سرقة الأسلحة والاعتصاب تزايدها أثناء الفترة التي يغطيها التقرير، الأمر الذي دفع الرئيسة إيلين جونسون سيرليف ببدء "عملية تهدئة المخاوف" التي زادت بمقتضاها أعداد دوريات الأمن وتفتيش المركبات في مونروفيا. وذلك بالإضافة إلى العملية الجارية وهي "عملية الموجة الكاسحة" التي تنطوي على أنشطة وضع حواجز وأعمال التفتيش، وزيادة الدوريات النهارية والليلية في المناطق التي تنتشر فيها الجرائم.

١٣ - وظلت الحالة الأمنية مستقرة على طول الحدود مع سيراليون وكوت ديفوار وغينيا. ولكن الحادث المشار إليه في الفقرة ٧ أعلاه، يؤكد ضرورة وجود حراسة فعالة في مناطق الحدود. وتواصل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا القيام بعمليات عديدة لردع التحركات المحتملة عبر الحدود للأسلحة وتجنيب المرتزقة، وكذلك بث الطمأنينة في نفوس السكان المحليين، وتشجيع قيام تنسيق أفضل فيما بين الوكالات الأمنية التي جرى نشرها في المناطق الحدودية. وفي هذا الصدد، قامت البعثة بدوريات متزامنة مع القوات المسلحة الغينية على طول الحدود بين ليبيريا وغينيا في "العملية سسكين ٤ و ٥" في المدة من ٩ إلى ١٣ نيسان/أبريل ومن ٢٧ إلى ٣٠ أيار/مايو. كما قامت بدوريات متزامنة مماثلة على طول الحدود بين ليبيريا وسيراليون مع القوات المسلحة السيراليونية في "العمليات لوكو ٧ و ٨ و ٩" في المدة من ٢٦ إلى ٢٨ نيسان/أبريل، ومن ٢٨ إلى ٣٠ أيار/مايو، ومن ٢٧ إلى ٢٩ حزيران/يونيه. كما واصلت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا القيام بدوريات منسقة مع عمليات الأمم المتحدة في كوت ديفوار لرصد حالة الأمن على طول الحدود بين ليبيريا وكوت ديفوار.

### ثالثا - بعثة التقييم التقني

١٤ - زارت ليبيريا، في الفترة من ١١ إلى ٢٢ حزيران/يونيه، بعثة للتقييم التقني برئاسة إدارة عمليات حفظ السلام هدفها جمع المعلومات اللازمة لوضع خطة السحب التدريجي لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا؛ وقد تألفت البعثة من ممثلين من إدارة الشؤون السياسية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وإدارة شؤون السلامة والأمن، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. والتقى أعضاء البعثة بقطاع عريض من أصحاب المصلحة، بمن فيهم أعضاء بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وفريق الأمم المتحدة القطري، ووزراء في الحكومة الليبرية، وأعضاء من مجتمع المانحين ومن السلك الدبلوماسي ومنهم ممثلون للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وللاتحاد الأفريقي، علاوة على

الأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية وجماعات المجتمع المدني. وزارت بعثة التقييم أيضا مقاطعتي يومي وجراند كاب ماونت حيث قامت على وجه التحديد بإجراء تقييم للتحديات التي تواجه الشرطة الوطنية الليبرية المدربة حديثا وللقدرات التشغيلية لتلك القوات المنتشرة في هاتين المقاطعتين. وأجرت بعثة التقييم، قبل مغادرتها لليبيا، مناقشات مع الرئيسة جونسون سيرليف، وفريق الاتصال الدولي لليبريا، وفريق الأمم المتحدة القطري بشأن ما توصلت إليه من نتائج.

## النتائج

### ألف - الحالة الأمنية وتقييم المخاطر

١٥ - أصبحت ليبيريا بلدا مستقرا عموما في منطقة دون إقليمية يسودها الاضطراب. لكن السلام السائد في ليبيريا سلام هش للغاية، ولا يزال هذا البلد معرضا لخطر الوقوع فريسة للفوضى. ومن أشد المخاطر التي تشكل تهديدا مباشرا لاستمرار السلام والاستقرار في ليبيريا في هذه المرحلة تزايد الأنشطة الإجرامية العنيفة، لا سيما أعمال النهب المسلح والاعتصاب؛ وقدرة القطاع الأمني المحدودة على الحد من الجرائم العنيفة؛ وضعف نظام العدالة؛ والقدرات المحدودة للمؤسسات الوطنية الرئيسية على الوفاء بوعودها بشأن نثار السلام؛ وانتشار الفئات الساخطة مثل المقاتلين السابقين الذين يعانون من البطالة، والجنود وأفراد الشرطة المسرحين، والعناصر المنتمية إلى الميليشيات غير الرسمية التي جرى تفكيكها؛ وانعدام الأمن الاقتصادي، ولا سيما البطالة بين الشباب؛ وعودة الشقاق بين الفئات العرقية والاجتماعية إلى الظهور؛ والتصورات السائدة في بعض أحزاب المعارضة السياسية بأن الحكومة ليست صادقة في مساعيها إلى تحقيق المصالحة الوطنية.

١٦ - ولا تزال هناك مخاوف من احتمال ظهور الجماعات المسلحة على الساحة من جديد، وهي جماعات يمكن بسهولة تنظيمها بحيث تُستغل في إثارة القلاقل السياسية. وأعرب بعض أصحاب المصلحة الليبريين عن قلقهم إزاء احتمالات القيام بمحاولات لزعة الاستقرار السياسي من جانب عناصر ترى مصالحها مهددة بسبب البرنامج الحكومي للإصلاح أو أشخاص موالين للرئيس السابق تشارلز تاييلور. وتبرز هذه العوامل، مضافا إليها الاحتمال القائم بأن تتجاوز حالة عدم الاستقرار السائدة في غينيا وسيراليون وكوت ديفوار الحدود لتصيب ليبيريا، استمرار حالة الضعف التي يعاني منها هذا البلد. لكن علاقات ليبيريا مع جيرانها تحسنت بحيث بات من الصعب على المتمردين المحتملين استغلال أراضي دولة مجاورة لزعة الاستقرار في ليبيريا.

١٧ - وقبل وصول بعثة التقييم الفني إلى ليبيريا، قامت أربعة أفرقة مشتركة للتقييم الأمني، اشتركت في قيادتها بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا والحكومة الليبيرية، بإجراء تقييم شامل للحالة الأمنية في البلد. وضمت هذه الأفرقة ممثلين من البعثة، وفريق الأمم المتحدة القطري، ووزارات الشؤون الداخلية والدفاع والأمن الوطني، إضافة إلى وكالة الأمن الوطني، والمكتب الوطني للتحقيقات، ومكتب الهجرة والجنسية، والشرطة الوطنية الليبيرية؛ وقد خلصت إلى أن استتباب الأمن وبسط إدارة الدولة وسيادة القانون في المقاطعات لا يكاد يُذكر. وفيما تبين من التقييم أن الحالة الأمنية في مقاطعات بومي وجراند كاب ماونت ومارغبي إيجابية إلى حد ما؛ فقد صُنّف كل من مقاطعتي سينو ولوفا كمنطقة شديدة المخاطر نسبياً.

١٨ - وتوصلت أفرقة التقييم الأمني المشتركة أيضاً إلى أن ضعف سلطة الدولة في بعض المقاطعات، الذي يزيده وهنا تردي حالة الاتصالات وانعدام فرص كسب الرزق، يؤدي إلى انتقال المحاربين السابقين والشباب والأجانب إلى مناطق غنية بالموارد الطبيعية والثروة المعدنية. وتشهد بعض هذه المناطق تفاقم حدة التوتر بين السكان المحليين و"الجيوب" التي تشارك في هذه الأنشطة غير القانونية. وإضافة إلى ذلك، تميل جماعات أكبر عدداً من المقاتلين السابقين إلى الحفاظ على قنوات الاتصال مع قادة فصائلها السابقين. وخلصت أفرقة التقييم الأمني المشتركة إلى أن التغطية الأمنية التي توفرها بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا تظل ضماناً حيوياً للحفاظ على السلام والاستقرار في هذا البلد.

## باء - حالة تنفيذ ولاية البعثة

١٩ - في أعقاب تولي الحكومة المنتخبة زمام الأمور في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، قامت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بإعادة النظر في هدفها الاستراتيجي ليكون محور التركيز هو توطيد السلام ومساعدة ليبيريا على الوصول إلى حالة أمنية مستتبة يكون للشرطة والقوات المسلحة في ظلها القدرة على الاعتماد على الذات. وتحقيقاً لهذه الغاية، تشمل أولويات البعثة المنبثقة عن ولايتها مساعدة الحكومة على إعادة بناء قطاعي الأمن وسيادة القانون، وإعادة إرساء هياكل إدارية عاملة في جميع أنحاء ليبيريا، واستكمال إعادة إدماج المقاتلين السابقين، واستعادة الإدارة السليمة للموارد الطبيعية في البلد، وإعادة توطين العائدين والمشردين داخلياً، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، والشروع في إجراء مصالحة وطنية. وقد حققت البعثة طوال العام الماضي، وبالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الدوليين الآخرين، تقدماً كبيراً في مجال تنفيذ هذه الجوانب الرئيسية من جوانب ولايتها؛ وإن كانت المهام المتبقية والتحديات الجديدة الناشئة عصبية.

## ١ - إعادة بناء الشرطة الوطنية الليبيرية

٢٠ - أُنجزت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا الهدف الأولي المتمثل في توفير التدريب الأساسي لعدد ٣ ٥٠٠ ضابط شرطة بحلول ٣٠ حزيران/يونيه. وقد تخرج حتى الآن من أكاديمية الشرطة الوطنية ٣ ٥٢٢ من ضباط الشرطة. وبدأت الدفعة النسائية الأولى، التي تضم ١١٠ مجندات، تدريبها في ٤ حزيران/يونيه بعد استكمال البرنامج الخاص للدعم التثقيفي الذي أعدته وزارة التعليم والشرطة الوطنية الليبيرية وشرطة الأمم المتحدة. وإضافة إلى ذلك، تُنفذ حالياً عدة برامج متقدمة المستوى تهدف إلى تعزيز قدرات الإشراف والقدرات المتخصصة لدى أفراد الشرطة الوطنية.

٢١ - لكن قصور التمويل والافتقار إلى البنية الأساسية وإلى المعدات اللازمة لأعمال الشرطة، لا سيما المركبات ووسائل الاتصال، لا يزال يشكل عائقاً يحول دون نشر قوات الشرطة الوطنية الليبيرية في المقاطعات. ولم يتجاوز عدد أفراد الشرطة المنتشرين في المقاطعات الـ ١٥ حتى الآن ٦٧٦ فرداً. وأبلغ المفتش العام للشرطة الوطنية الليبيرية بعثة التقييم بأن الاحتياجات الأكثر إلحاحاً لقوات الشرطة تتمثل في الحصول على التمويل الكافي؛ وتوافر المعدات، لا سيما معدات الاتصال، والمركبات، ومرافق صيانتها، والمعدات اللازمة لمعامل الطب الشرعي؛ وتقديم التدريب للمتخصصين؛ ووضع البنية الأساسية لأعمال الشرطة في المقاطعات؛ وتطوير القدرات الإدارية والقضاء على الفساد.

٢٢ - وفي ٢٠ حزيران/يونيه، قامت بعثة التقييم التقني بزيارة مقر الشرطة الوطنية الليبيرية في مقاطعتي بومي وجراند كاب ماونت حيث شهدت على أرض الواقع التحديات الإدارية واللوجستية التي تواجهها قوات الشرطة. فضباط الشرطة في هاتين المقاطعتين يقومون باستخدام هواتفهم الجواله الشخصية للوفاء بمسؤوليات إبلاغ قادتهم وللاتصال ببعضهم البعض. ومقر الشرطة بسبب افتقار مقرى الشرطة في المقاطعتين إلى مرافق الاتصالات. وفي مقاطعة جراند كاب ماونت، حيث لا تملك قوات الشرطة إلا مركبة واحدة ودراجة بخارية مخصصتين لاستعمال ٤٢ ضابطاً، يسدد قائد الشرطة بالمقاطعة تكاليف تزويد المركبة بالوقود وصيانتها من مرتبه الخاص؛ كما أنه يوفر من موارده الخاصة الوقود اللازم لمولد كهربائي تم التبرع به، والطعام الذي يُقدم للمحتجزين.

٢٣ - وتعمل الحكومة، بدعم من شركائها الدوليين، على التصدي لبعض هذه التحديات التي تواجهها قوات الشرطة والمتصلة بالبنية الأساسية. ويجري، من خلال الدعم الثنائي المقدم من النرويج وهولندا، تجديد وإنشاء أقسام للشرطة وتجهيزها في بوكانان بمقاطعة جراند باسا، وفي زويدرو بمقاطعة جراند جيديه، وفي هاربر بمقاطعة ميريلاند، وتومبانرغ بمقاطعة

بومي، وفي كاتاكا بمقاطعة مارغبي، وفي غبارنغا بمقاطعة بونغ، وفي سانكيكلي بمقاطعة نيمبا. وجاري إنشاء مقر للشرطة في مقاطعات غراند كرو، وريفير جي، وريفير سيس.

٢٤ - والعمل جار كذلك في إنشاء أقسام للشرطة في ويو بمقاطعة ريفر جي، وفي مورويه بمقاطعة ريفر سيس. وقد اكتملت، عن طريق المشاريع ذات الأثر السريع التي تنفذها بعثة الأمم المتحدة، عملية إعادة بناء أقسام الشرطة وإصلاحها في أويتزغروف بمقاطعة غراند باسا، وفي سالالا بمقاطعة بونغ، وفي بلدة يونيفيكاشين بمقاطعة مارغبي، وفي بلدة شيفلين بمقاطعة مونتسيرادو، وفي روبرت سبورت بمقاطعة غراند كاب ماونت. ويجري أيضا إصلاح أقسام الشرطة الواقعة في بوبولو بمقاطعة غباربولو، وفي فوينجاما بمقاطعة لوبا، وفي بو - سينج بمقاطعة غراند كاب ماونت، وفي كل من فويا وكولاهون بمقاطعة لوبا، وفي كل من تايتا وإيكيا بمقاطعة نيمبا، وبلدة تو بمقاطعة غراند جيديه.

٢٥ - ويتواصل العمل كذلك في تدريب وتجهيز وحدة لدعم الشرطة قوامها ٤٥٠ فردا. وكانت الحكومة النيجيرية قد قامت في عام ٢٠٠٥ بتدريب ٣٠٠ ضابط تقريبا من هذه الوحدة. وسيبدأ قريبا تدريب ١٥٠ ضابطا إضافيين في الأكاديمية الوطنية للشرطة. وجرى تزويد بعض أفراد هذه الوحدة بالأسلحة النارية والذخائر وفقا لما أذنت به لجنة الجزاءات التابعة لمجلس الأمن. وتعمل شرطة الأمم المتحدة عن كثب مع مدربين من الشرطة الوطنية الليبيرية لضمان تلقي الضباط الذين يستخدمون الأسلحة النارية دورات تدريبية لتجديد المعارف وإعادة التأهيل وذلك وفقا للسياسة التي تتبعها الشرطة الوطنية فيما يتعلق بالأسلحة النارية.

٢٦ - وبالنظر إلى صغر حجم القوات المسلحة المزمع تشكيلها في ليبريا، قررت الحكومة إنشاء وحدة شرطة للاستجابة السريعة قوامها ٥٠٠ فرد. ويجري حاليا وضع البرنامج التدريبي وتحديد اختصاصات مدربي الوحدة ومستشاريها كما يجري اختيار المحندين الذين سينضمون إليها. ومن المنتظر أن يصبح ٢٠٠ من هؤلاء الضباط جاهزين لأداء واجباتهم بحلول تموز/يوليه ٢٠٠٨، وأن يتم تدريب الوحدة بالكامل وتجهيزها بحلول تموز/يوليه ٢٠٠٩. وقد وافقت الولايات المتحدة وأيرلندا على المساهمة في هذا المشروع.

## ٢ - تدريب القوات المسلحة الليبيرية وإعادة هيكلتها وإصلاحها

٢٧ - تواصل الولايات المتحدة تقديم الدعم لعملية بناء قوات مسلحة جديدة في ليبريا قوامها ٢٠٠٠ فرد. وقد تعاقدت مع شركتين من شركات القطاع الخاص هما DynCorp و Pacific Architects and Engineers (PAE) لتنفيذ هذا المشروع. وتضطلع شركة DynCorp بعملية التجنيد وتوفير التدريب الأساسي للمجندين في مركزي التدريب بباركلي ومعسكر

وير؛ بينما تتولى شركة PAE تقديم التدريب المتقدم المستوى إلى المهندسين، وإنشاء الثكنات ومقار الكتائب والألوية في معسكر كيسلي بالقرب من مونروفيا.

٢٨ - وقد زارت بعثة التقييم التقني معسكر كيسلي، ومرفق التدريب بمعسكر وير حيث أبدت إعجابها بالثكنات ومرافق التدريب ومقار الكتائب والألوية المجهزة تجهيزاً جيداً والتي قامت بإنشائها لصالح القوات المسلحة الجديدة شركتا PAE و DynCorp. وأبلغ مقاولا القطاع الخاص بعثة التقييم التقني بأن إنشاء هذه المرافق حاز نصيب الأسد من إجمالي النفقات التي تكلفتها إعادة هيكلة الجيش الجديد والتي بلغت ٢٠ مليون دولار.

٢٩ - بيد أن عدد المهندسين الذين استكملوا التدريب الأساسي حتى الآن بلغ ١٠٥ أفراد فقط. وفي ٨ أيار/مايو عُيِّن ٩ من هؤلاء المهندسين برتبة ملازم ثان بعد تخرجهم من كلية الضباط في شهر آذار/مارس. وفي ٢١ تموز/يوليه، بدأت الدفعة الثانية المكونة من ٥٢٥ مجندا التدريب الأساسي في معسكر وير. وستتألف القوات المسلحة الليبرية الجديدة من كتيبتين للمشاة، ووحدة للمهندسين، ووحدة للشرطة العسكرية، وفرقة للموسيقى العسكرية، وأفراد للخدمات الطبية.

### ٣ - وضع استراتيجية وهيكل للأمن على الصعيد الوطني

٣٠ - لا تزال الحكومة تعكف على صياغة استراتيجية وهيكل للأمن على الصعيد الوطني، ويُتوقع أن تتحدد بموجبها الأدوار المنوطة بكل من القوات المسلحة الليبرية، والشرطة الوطنية الليبرية، وشرطة الموانئ الليبرية، ووحدة الشرطة للاستجابة السريعة، ودائرة الأمن الخاص، ومكتب الهجرة والجنسية، والجمارك وغيرها من وكالات الأمن الرئيسية، وأن يُنص فيهما على بناء القدرات الوطنية على وضع السياسات وإدارة الأزمات وإنشاء وكالة لجمع المعلومات الاستخباراتية. ومن المتوخى أن يكون لهذه الأجهزة الأمنية ولايات واضحة تكمل بعضها بعضاً. وينبغي أن يكفل الهيكل الأمني العام قدرة القطاع الأمني الليبري على التنبؤ بالتهديدات الأمنية والتعامل معها قبل تحققها.

### ٤ - نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج والتأهيل

٣١ - انتهت عملية تحقق قام بها في بداية السنة الجارية فريق عامل تقني يضم بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، والمفوضية الأوروبية، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، واللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والتأهيل إلى نتيجة مؤداها أن نحو ٩٠.٠٠٠ من المقاتلين السابقين قد استفادوا من برنامج إعادة الإدماج والتأهيل ونحو ٢.٠٠٠ من المقاتلين السابقين

(٢ في المائة) قد اندمجوا تلقائياً من جديد في مجتمعات محلية ونحو ٩٠٠٠ من المقاتلين السابقين الذين استوفوا شروط إعادة الإدماج لا يزالون ينتظرون أن تتاح لهم فرص لإعادة إدماجهم. وأبلغ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعثة التقييم أنه وفرّ فرصاً لإعادة الإدماج لنحو ٦٣٠٠٠ من المقاتلين السابقين ويخطط لإغلاق صندوقه الاستثماري في نهاية حزيران/يونيه. ومن المتوخى أن يوفر الشركاء الدوليون الآخرون للأعداد المتبقية من المقاتلين فرص تدريب في إطار البرامج الجارية.

٣٢ - وكان العديد من الليبيريين قد أبلغوا، مع ذلك، بعثة التقييم أن برامج إعادة الإدماج لم توفر للمقاتلين السابقين سبل بديلة ومستدامة لكسب الرزق. فمعظم المقاتلين السابقين لا يزالون عاطلين عن العمل وقد تجمع آلاف منهم بغرض الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية في مناطق تعدين الماس والذهب، فضلاً عن مزارع المطاط.

٣٣ - وتواصل البعثة تجميع وتدمير ما تبقى من أسلحة وذخائر تسلم طوعاً أو تكتشف من خلال عمليات البحث. ووصل مجموع ما جمعته البعثة ودمرته منذ نهاية برنامج نزع السلاح والتسريح في عام ٢٠٠٥، إلى ٧٤٨ قطعة سلاح، و ١٣٩٠ جهاز غير متفجر، و ٩٩٩٨٠ طلقة ذخيرة، و ١١٧٩٠ من قطع الغيار المتنوعة وأجزاء متنوعة. ومنذ بدء البرنامج الإنمائي لبرنامج جمع الأسلحة من المجتمع المحلي مقابل تحقيق التنمية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، جمع البرنامج المذكور ٣٢٠ بندقية، و ٣٦٥٩٣ طلقة ذخيرة، و ٩٣٨ من قطع الغيار المتنوعة، و ٧٠٦ أجهزة غير متفجرة.

## ٥ - دعم ترسيخ سلطة الدولة

٣٤ - لا يزال التقدم في توطيد سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد يسير ببطء، بسبب انعدام الموارد المالية، ومقار المكاتب والمسكن، واللوجستيات، والطرق السالكة فضلاً عن ضيق القدرات. ومن أصل بنايات إدارة المقاطعات الـ ١٥، هناك عشر بنايات فقط يتوقع أن يفرغ من ترميمها بالكامل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، بينما سترمم البنايات الخمس المتبقية خلال السنة المالية القادمة. وتساعد أفرقة لدعم المقاطعات تتألف من ممثلين عن البعثة، وفريق الأمم المتحدة القطري، ووزارة الداخلية، وإدارات المقاطعات، والوزارات التنفيذية للحكومة، ومنظمات غير حكومية، في بناء قدرات السلطات المحلية على تقييم الخدمات الأساسية وتخطيطها وتنسيقها وتقديمها. وتجتمع هذه الأفرقة على أساس شهري لتقديم تقارير عن التقدم المحرز والتحديات القائمة في كل مقاطعة.

٣٥ - وقد وافقت وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة على أن تقدم، لدعم برنامج بناء قدرات الخدمة العامة الليبيرية، منحة بمبلغ ٢,٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة

لووكالة الخدمة المدنية، ولجنة إصلاح الإدارة، والمعهد الليبيري للإدارة العامة، في حين قدم البنك الدولي في سياق برنامج البلدان المنخفضة الدخل التي تعاني من ضغوط منحة قدرها ٩٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة للمساعدة في أنشطة الإصلاحات. وبالإضافة إلى هذه المبادرات، تعكف حكومة ليبيريا، بمساعدة من الشركاء الدوليين، على إنشاء جهاز للكوادر الإدارية العليا بهدف جذب أبناء ليبيريا من ذوي الكفاءات للعمل في جهاز الخدمة العامة.

٣٦ - وقد أُجّلت الانتخابات البلدية وانتخابات الزعماء التقليديين بسبب عدم توفر الموارد. ووفقاً لوزارة الداخلية، هناك حاجة إلى ١٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لتنظيم هذه الانتخابات. وتتواصل في غضون ذلك، انتخابات فروع المجلس التقليدي الوطني لليبيريا في المقاطعات.

## ٦ - تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون

### (أ) حقوق الإنسان

٣٧ - يتواصل تحسن حالة حقوق الإنسان في البلد. بيد أن أوجه النقص في الجهاز القضائي تطرح تحديات خطيرة تواجه جهود تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وهناك تقارير متواترة تفيد بأن موظفي المحاكم يواصلون تطبيق القواعد والإجراءات على نحو غير متسق، ولا يحترمون المعايير الدنيا لحقوق الإنسان ويقدمون على ممارسات فاسدة. ويضاف إلى ذلك أن المحاكمة بالتعذيب لا تزال معمولاً بها في بعض المناطق وهو ما يعزى في جانب منه إلى عدم وجود محاكم وشرطة تؤدي مهامها على نحو سليم في المناطق النائية.

٣٨ - وكان لسن قانون الاغتصاب المعدل في عام ٢٠٠٦ أثر ضئيل في الحد من كثرة تفشي العنف الجنسي، بما في ذلك اغتصاب النساء والفتيات. ودعمت الجهود الحكومية لمعالجة هذا الوضع، أنشأت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري فرقة عمل مشتركة استعرضت إجراءات معالجة قضايا الاغتصاب، ووضعاً توصيات بشأن سبل المضي قدماً.

٣٩ - ولا يزال تشكيل المفوضية الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان غير مكتمل بعد بسبب التأخر في تعيين مفوضيها. ونتيجة لذلك، لم توضع خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان.

### (ب) دعم الجهاز القضائي والسجون

٤٠ - ظل تطوير الجهاز القضائي والسجون بطيئاً جداً. فالجهاز القضائي يشكو من قلة الهياكل الأساسية ونقص الموظفين المؤهلين، وانعدام القدرة على تجهيز القضايا، وسوء الإدارة

وانعدام الإرادة اللازمة لإدخال الإصلاحات. ونتيجة لهذه النقائص، فإن الكثيرين من الليبيريين قليلو الثقة بالجهاز القضائي.

٤١ - ورغم أن المدعين العامين أصبحوا الآن يعينون في كل محكمة من محاكم الدوائر ومعظم محاكم الصلح، فإن عدد محامي الدفاع العام المعينين في المقاطعات لا يزال غير كاف. وكنتيجة لذلك، لا يستطيع الكثير من المتهمين المعوزين الحصول على خدمات أحد المحامين.

٤٢ - وتشكل حالة الجهاز القضائي للأحداث مصدر قلق عميق. فمحكمة الأحداث الوحيدة في منروفيا ينقصها الموظفون المؤهلون مثلها في ذلك مثل محاكم الصلح في المقاطعات المرخص لها بممارسة اختصاص قضاء الأحداث. ويضاف إلى ذلك أن الأحداث كثيرا ما يحتجزون لفترات طويلة في انتظار محاكمتهم في نفس أماكن احتجاز الكبار، أو تحاكمهم محاكم صلح أو يُفرج عنهم دون محاكمة.

٤٣ - وواصلت البعثة توفير التدريب للموظفين القانونيين والقضائيين. فقد وصل عدد الذين تم تدريبهم منذ أيار/مايو ٢٠٠٦، إلى ٣٣٦ قاضيا، و ٢٢٠ قاضيا للصلح، و ٢٢٦ مدعيا عاما، و ١٤٧ كاتب محكمة صلح، و ٥٣ من كتبة محاكم الدوائر والمحكمة العليا. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت البعثة التدريب القانوني إلى ٣٥١ من موظفي الهجرة. واکتملت تسعة مشاريع سريعة الأثر بشأن دور المحاكم والعمل جار في أربعة دور أخرى. بيد أنه ستكون هناك حاجة إلى تمويل إضافي كبير لتجديد جميع دور المحاكم في البلد.

٤٤ - وبدعم من البعثة ومعهد الولايات المتحدة للسلام، تمت صياغة مشروع قانون لإنشاء لجنة للإصلاح القانوني. ومن المتوقع أن تضطلع هذه اللجنة حالما تم إنشاؤها باستعراض شامل للقوانين الليبيرية. وتساعد البعثة وزارة العدل على تحديد القوانين التي سيتم إلغاؤها أو إصلاحها، بما في ذلك تلك القوانين التي لا تتماشى مع المعايير الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، تساعد البعثة الحكومة على صياغة إطار عمل للسياسة العامة للإصلاح القضائي.

٤٥ - وفيما يتعلق بنظام المؤسسات الإصلاحية، تدرّب البعثة موظفي مكتب السجون والتأهيل وتوفير الأمن في مرافق السجون. وقد عينت البعثة ودرّبت حتى الآن ١٠٤ من موظفي السجون وهي تعتزم تدريب ١٢٥ موظفا آخرًا في عام ٢٠٠٧. وبالإضافة إلى ذلك، ستحتاج البعثة إلى توفير التدريب والمشورة المكثفين إلى موظفي السجون في ثلاثة مرافق جديدة ستفتتح قريبا في غبرانغا، ومقاطعة بونغ، وتومانبورغ، ومقاطعة بومي وغرينفيل، ومقاطعة سينو. ووافقت الولايات المتحدة، في غضون ذلك، على تمويل إنهاء خدمة نحو ٦٠ من موظفي السجون.

٤٦ - ومعظم السجون، بما فيها سجن منروفيا المركزي شديدة الاكتظاظ. وبسبب النقص الحاد في الموظفين ورداءة ظروف العمل في هذه المرافق، تشهد السجون اعتصامات واضطرابات منتظمة. ومن المنتظر أن يتم افتتاح مرفقين جديدين في منروفيا وزويدرو في وقت لاحق من هذا العام، ومن المفترض أن يساعدا جزئيا في التخفيف من مشاكل الاكتظاظ الشديد. وبالإضافة إلى ذلك، وافق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على تجديد السجن القديم وبناء مرفق جديد في غبارنغا. ولمكتب السجون والتأهيل حاليا في تسع من مقاطعات البلد الـ ١٥ عشرة سجون في طور التشغيل.

#### ٧ - تشجيع المصالحة الوطنية

٤٧ - تنتهي فترة ولاية لجنة تقصي الحقائق والمصالحة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. ومن أصل ٣٠ ٠٠٠ شهادة لم تسجل اللجنة حتى الآن سوى ٥ ٠٠٠ شهادة. ثم إنها لم تتلق سوى ٢,٢ مليون دولار من ميزانية تشغيلية مبدئية مسقطة قدرها ١٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وقد عُلقَت أعمال اللجنة في بداية هذه السنة بسبب مشاكل إدارية وأخرى تتعلق بالشفافية. وفي آذار/مارس، أنشئ فريق عامل مشترك يتألف من ممثلي اللجنة وفريق الاتصال الدول المعني بليبيريا لمساعدة اللجنة على التغلب على هذه التحديات. وقد اقترح الفريق العامل حتى الآن تنقيحات على الميزانية، وقدم المبادئ التوجيهية للسياسات، ووضع خطة عمل ونقح سياسات اللجنة المتعلقة بقوام ملاك الموظفين وشؤون الموظفين.

٤٨ - وفيما يتعلق بجهود الحكومة لتعزيز المصالحة السياسية والإثنية، أعربت أحزاب المعارضة السياسية عن وجهة نظر مفادها أن المصالحة الوطنية الصادقة لم تبدأ بعد واهتمت الحكومة بأنها تتبع سياسات قد تعيد الانقسامات الإثنية والاجتماعية القديمة. وأقرت الرئيسة جونسون سيرليف بأن على الحكومة أن تبذل جهدا أكبر لإشراك أحزاب المعارضة وتشجيع المصالحة الوطنية، مشيرة في نفس الوقت إلى أن حكومتها تشرك الجميع. وأبلغت الرئيسة بعثة التقييم بأنها تعترم القيام بعملية استشارية طلبا لآراء المجموعات السياسية والمجتمع المدني في ليبيريا بشأن المسائل التي تكتسي أهمية وطنية. وقد شرعت الرئيسة منذ ذلك الحين في هذه المشاورات على النحو المبين في الفقرة ٣ من هذا التقرير.

#### ٨ - تشجيع إدارة الموارد الطبيعية المتسمة بالكفاءة

٤٩ - في أعقاب سن القانون الوطني للغابات في آب/أغسطس ٢٠٠٦، ورفع الجزاءات على صادرات الخشب الليبيرية، أنشأت حكومة ليبيريا لجنة رصد إصلاح الغابات لتتولى وضع مجموعة من الإصلاحات تتعلق بالغابات ورصد تنفيذ ٢٩ لائحة تتعلق بالغابات.

٥٠ - وباتهاء الجزاءات على الماس في ٢٧ نيسان/أبريل، قبلت ليريا في عملية كمبرلي لإصدار شهادات المنشأ في ٤ أيار/مايو. وفي ٢٨ تموز/يوليه، رفعت الحكومة الحظر الذاتي على تعدين الماس مما مهد الطريق لتصديره بصورة رسمية. وفي غضون ذلك، لا يزال انتشار التعدين غير المشروع للماس من جانب المقاتلين السابقين والأجانب والشباب العاطلين يطرح تحديات خطيرة تواجه الجهود التي تبذلها الحكومة لإعادة بسط سلطتها في المناطق المعنية.

٥١ - وتدعم البعثة الحكومة في جهودها لإحياء صناعة المطاط بالمساعدة في استعادة المزارع، بما في ذلك تلك التي يحتلها مقاتلون سابقون بصورة غير قانونية. وتواصل البعثة توفير الأمن في مزرعة غوثري للمطاط التي استعادتها الحكومة ووضعتها تحت إدارة فريق انتقالي. وتحسنت الحالة الأمنية كثيرا في مزرعة كوكوبا للمطاط، المحتلة هي أيضا بشكل غير شرعي، بعد أن جمعت من المقيمين فيها البنادق الوحيدة السبطانة. ونتيجة لذلك، استطاعت الحكومة أن تنقل إدارة المزرعة إلى صاحب الامتياز في نيسان/أبريل. وقد تأخرت استعادة ملكية مزرعة سينو للمطاط بسبب رداءة الطرقات في مقاطعة سينو. والمزرعة يحتلها حاليا مقاتلون سابقون يستغلون غياب سلطة الدولة في المنطقة لاستخراج المطاط بصورة غير مشروعة.

#### ٩ - دعم تنفيذ برنامج تقديم المساعدة في مجال الحكم وإدارة الاقتصاد

٥٢ - لا يزال تنفيذ برنامج تقديم المساعدة في مجال الحكم وإدارة الاقتصاد يحرز تقدما. وتحسنت الممارسات المالية للحكومة كثيرا، وبخاصة في مجالات الميزنة، وضوابط النفقات، وإدارة النقدية وتخطيط المشتريات. وأنشأت الحكومة أمانة تقنية للجنة إدارة النقدية ونظاما للمعلومات لإدارة المالية المتكاملة. ووضعت الحكومة أيضا سياسات ومبادئ توجيهية لتحسين ممارسات الشراء ومنح الامتيازات.

٥٣ - وفي ٢٨ نيسان/أبريل، حضرت الرئيسة معتكفا مع الشركاء الدوليين لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج تقديم المساعدة في مجال الحكم وإدارة الاقتصاد. وعملا بتوصيات صدرت عن المعتكف، قبلتها في وقت لاحق اللجنة التوجيهية للبرنامج، أصبحت رئاسة الفريق التقني للبرنامج رئاسة مشتركة بين الحكومة والشركاء الدوليين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن من المتوقع الآن أن تقوم الوكالات الحكومية المستضيفة لخبراء البرنامج المعينين دوليا بموافاة الفريق التقني بتقارير فصلية مشتركة بين الحكومة والخبراء تسلط الضوء على المسائل التي حسمت، والنتائج التي حققت، والخطط التي وضعت لمعالجة المشاكل التي لا تزال قائمة.

## رابعاً - الإنعاش الاقتصادي والتعمير والتنمية

٥٤ - بدأ الاقتصاد الليبيري يستعيد قوته. فقد زاد معدل النمو، الذي كان ٥,٣ في المائة في عام ٢٠٠٥، إلى ٧,٩ في المائة في عام ٢٠٠٧. ويقدر الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنحو ٥٧٤,٥ مليون دولار، مع دخل سنوي للفرد قيمته ١٦٣ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة. وأظهر الأداء الاقتصادي للقطاعات بعض علامات الانتعاش في العام الماضي، حيث استأنف القطاع الزراعي، بما في ذلك الغابات، بنسبة ٩٥,٤ في المائة من عائدات التصدير. ومع نهاية عام ٢٠٠٦ كانت حافطة ديون ليبيريا الخارجية تقدر بنحو ٣,٧ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، وهو ما يقرب من ٨٠٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و ٣٠٠٠ في المائة من الصادرات. ويقدر الدين المحلي لليبيريا، بما في ذلك المرتبات المتأخرة، بنحو ٧٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

٥٥ - ولا يزال توليد فرص عمل يمثل أحد الأولويات الرئيسية للحكومة. وقد وفرت حتى الآن المبادرة المشتركة التي تستهدف إصلاح الطرق الحيوية بين وزارة الأشغال العمومية، وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي، والبنك الدولي، فرص عمل قصيرة الأجل لنحو ٩٠٠٠ عامل، من بينهم مقاتلون سابقون. وبالإضافة إلى ذلك استفاد نحو ٤٠٠٠ من أفراد المجتمع المحلي والمقاتلين السابقين من إصلاح الطرق على يد مهندسي البعثة العسكريين. وبدعم من برنامج "الدعم الغذائي للمبادرات المحلية" التابع لبرنامج الأغذية العالمي، ووزارة الأشغال العمومية، تيسر البعثة أيضاً توظيف نحو ٨٠٠٠ من أفراد المجتمع المحلي في أعمال تنظيف الطرق وغير ذلك من أعمال الإصلاح الأساسية للطرق، إلى جانب ٩٠٠٠ من أفراد المجتمع المحلي عملوا في مشروعات بنية أساسية تحتاج إلى عمالة كثيفة، بدعم من الوكالة الأمريكية للمعونة الدولية، والمفوضية الأوروبية، والمؤسسة السويسرية للتنمية، والمنظمات الدولية غير الحكومية. ورغم كل هذه الإنجازات، فإن الأمر ما زال بحاجة إلى مزيد من الجهد لتشجيع استثمارات كبيرة من جانب القطاع الخاص حتى يمكن توفير فرص عمل.

## خامساً - الحالة الإنسانية

٥٦ - تواصل الحالة الإنسانية تحسنها في ليبيريا. ومع ذلك فإن البلد ما زال يواجه تحديات خطيرة، وعلى الأخص في قطاعات الصحة والتعليم والأغذية والمياه والمرافق الصحية. وفي هذا الصدد، قدم الصندوق الدائر المركزي للطوارئ أربعة ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة عن طريق منظمة الصحة العالمية ومنظمة اليونيسيف، ومنظمة

الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) وشركائهم التنفيذيين من أجل تحسين فرص الحصول على المرافق الصحية والأدوية الضرورية، وإنشاء وإصلاح مرافق المياه والمرافق الصحية، والنهوض بالأمن الغذائي.

٥٧ - وحتى الآن لم تتلق ليبيريا سوى ٢١,١ في المائة من مبلغ ١١٧ مليون دولار المطلوبة لتلبية احتياجاتها الإنسانية ذات الأولوية المتقدمة، بما في ذلك توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، وتوفير سبل معيشة منتجة لمجتمعات العائدين، وتعزيز المجتمع المحلي والسلطات المحلية، كما جاء في خطة العمل الإنسانية المشتركة لعام ٢٠٠٧.

٥٨ - وعلى الجانب الإيجابي، انتهى العمل في برنامج الإعادة الطوعية إلى الوطن الذي تدعمه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ٣٠ حزيران/يونيه. وقد استطاعت المفوضية، من خلال هذا البرنامج، أن تساعد في عمليات الإعادة الطوعية إلى الوطن لنحو ١١٠.٠٠٠ لاجئ، في الوقت الذي تشير فيه التقارير إلى عودة نحو ٥٠.٠٠٠ لاجئ تلقائياً. وهناك الآن نحو ٨٠.٠٠٠ لاجئ ما زالوا بحاجة إلى إعادتهم إلى الوطن من عدة بلدان في المنطقة دون الإقليمية. وهناك أيضاً ٢٥٣ ١٦ لاجئاً من سيراليون وكوت ديفوار وغيرهما من البلدان مقيمين في ليبيريا.

## سادسا - الشؤون الجنسانية

٥٩ - وضعت وحدة الاستشارات الجنسانية بالبعثة خطة عمل تتضمن نقاطاً مرجعية، من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. كما تواصل الوحدة تقديم التدريب على الشؤون الجنسانية لموظفي البعثة ولضباط السجون. ومن خلال عضويتها في مختلف اللجان والأفرقة العاملة، تقدم الوحدة دعماً تقنياً ولوجيستياً ومالياً من أجل تنفيذ خطة عمل وطنية في مجالات سيادة القانون، وحماية حقوق النساء والفتيات، وتعزيز دور المرأة في مجالات صنع القرار.

## سابعاً - فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٦٠ - تعاونت وحدة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التابعة للبعثة مع خلية التدريب المتكامل بالبعثة لإجراء تدريب للتوعية وزيادة الوعي، وكذلك لتنظيم دورات عن تقييم المخاطر الشخصية، كجزء من التدريب التعريفي للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين. كما تقوم الوحدة بتعزيز التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من خلال مشاركتها في برنامج إذاعي مباشر يشارك فيه المستمعون هاتفياً.

## ثامنا - سلوك الموظفين والتأديب

٦١ - خلال النصف الأول من العام، جرى الإبلاغ عن سبعة قضايا بحدوث استغلال واعتداء جنسيين في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، مقارنة بـ ٢١ قضية في الفترة المقابلة من العام الماضي. وبالإضافة إلى ذلك، جرى الإبلاغ عن أربعة قضايا تأديبية من "الفئة الأولى" و ٧٠ حالة من "الفئة الثانية". وقد انتهى المكتب من التحقيق في قضيتين من قضايا الاستغلال والاعتداء الجنسيين، بينما يواصل تحقيقه في باقي القضايا الخمس.

٦٢ - وتركز الوحدة المعنية بالسلوك والتأديب بالبعثة على وضع وتنفيذ استراتيجيات من أجل منع كافة أشكال سوء السلوك من قبل موظفي الأمم المتحدة وتحديدتها والإبلاغ عنها والتصدي لها بشكل فعال. كما تواصل البعثة تركيزها على الاستراتيجيات التي تكفل تنفيذ سياسة الأمين العام القائمة على عدم التهاون مطلقا في مسائل الاستغلال والاعتداء الجنسيين، وذلك في حملتها للتدريب وزيادة الوعي. كما تواصل الوحدة تقديم المساعدة في تنسيق الحملة الوطنية الحكومية للتوعية بالاستغلال والاعتداء الجنسيين.

## تاسعا - الإعلام

٦٣ - واصلت وحدة الإعلام بالبعثة دعم البرامج ذات الأولوية للبعثة، وكذلك لوكالات الأمم المتحدة وحكومة ليبيريا والمجتمع المدني. ونظمت البعثة سلسلة من أحداث التوعية الجماهيرية والبرامج الإذاعية، بما في ذلك مسابقة استغرقت خمسة أسابيع في شهر آذار/مارس في جميع أنحاء البلاد تحت عنوان "الرياضة من أجل السلام". وقدمت إذاعة البعثة خمسة برامج جديدة من أجل التوسع في تغطية القضايا المتعلقة بالحقوق الاجتماعية وحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم البعثة ببرامج تدريب لوسائل الإعلام المحلية، تدعم بها وزارة الإعلام في تدريب العاملين في مجال الإعلام، وتقديم برامج للتدريب على وسائل الإعلام والعلاقات العامة والمعلومات العامة لأفراد الشرطة الوطنية الليبيرية.

## عاشرا - تعديل وتخفيض البعثة

٦٤ - كما أشرت في تقاريري السابقة، فإن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا أعادت سرية (٢٥٠) من الأفراد العسكريين) إلى الوطن في آذار/مارس ٢٠٠٦، امتثالاً لقرار مجلس الأمن ١٦٢٦ (٢٠٠٥) المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. كما أعادت البعثة كتيبة (٧٥٠) من الأفراد العسكريين) في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ نتيجة للاستقرار النسبي الذي ساد منذ تنصيب الحكومة الجديدة. وأصبح القوام الحالي لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا ١٤١٤١ من

القوام المرخص به وهو ١٢٥ ١٥، بينما يضم قوامها من رجال الشرطة ١٨٠ ١ (من بينهم ١٨ من ضباط السجون) من أقصى عدد مرخص به وهو ٢٤٠ ١ ضابطاً.

٦٥ - وقد قررت بعثة التقييم التقني وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا أنه على الرغم من التحديات التي لا تزال تواجه البلاد والمخاطر الأمنية المشار إليها في الفرع الثالث من هذا التقرير، فقد تحقق تقدم كاف في تنفيذ ولاية البعثة وفي استقرار حالة الأمن في البلاد بما يسمح بإدخال المزيد من التعديلات في العنصر العسكري وعنصر الشرطة في البعثة.

### نقاط مرجعية

٦٦ - اقترحت بعثة التقييم ربط وتيرة عملية التخفيض بالنقاط المرجعية الرئيسية التالية:  
 (أ) الانتهاء من التدريب الأساسي لنحو ٣٥٠٠ فرد من أفراد الشرطة الوطنية لليبيريا في موعد غايته تموز/يوليه ٢٠٠٧؛ (ب) استكمال إجراءات التشغيل للشرطة في موعد غايته كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨؛ (ج) استكمال تشكيل ٥٠٠ وحدة شرطة للاستجابة السريعة قوامها ٥٠٠ فرد في موعد غايته تموز/يوليه ٢٠٠٩؛ (د) تزويد أفراد الشرطة بالمعدات ونشرهم في مختلف المقاطعات، وإقامة البنية الأساسية اللازمة للشرطة في موعد غايته كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠؛ (هـ) الانتهاء من وضع استراتيجية وهيكل للأمن الوطني وتنفيذهما في مختلف أرجاء البلاد في موعد غايته كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨؛ (و) تدريب وتشغيل الكنيستين الأولى والثانية في القوات المسلحة الليبيرية في موعد غايته أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ على التوالي.

٦٧ - وبالإضافة إلى ذلك، فإن استعادة سيادة القانون وتعزيز إدارة وسلطة الدولة في جميع مقاطعات ليبيريا الخمسة عشر، علاوة على الانتخابات المقرر إجراؤها في سيراليون في عام ٢٠٠٧، وفي غينيا وكوت ديفوار في عام ٢٠٠٨، كلها علامات بارزة ذات دلالة لا بد من أخذها في الاعتبار عند تحديد مواعيد أية تعديلات في نشر قوات بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا.

## حادي عشر - التوصيات

### ألف - العنصر العسكري

٦٨ - وضعت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وبعثة التقييم التقني مبدأ يقضي بتخفيض العنصر العسكري في البعثة على ثلاث مراحل. ويعود في المرحلة الأولى منها ٤٥٠ جندياً (ثلاث كتائب مشاة وثلاث سرايا مشاة) إلى بلادهم، ليتبقى في البعثة ٦٩١ ١١ جندياً. ولن يطرأ

أي تغير ملموس على مواقع انتشار البعثة، بينما سيعاد نشر الوحدات الصغيرة للمواقع التي حلت بعد عودة القوات إلى بلادها.

٦٩ - وتركز المرحلة الثانية من التخفيض على إعادة هيكلة القطاعات العسكرية الأربعة لتصبح قطاعين فقط. ويشمل ذلك إعادة نحو ٥٠٠ من الأفراد العسكريين من قطاعين في المقر، بمن فيهم ضباط الأركان، ومراقبون عسكريون، ووحدتان طبيتان، بالإضافة إلى عدد من الضباط العاملين في قوة المقر. وفي نهاية هذه المرحلة، سيكون مستوى قوات البعثة قد أصبح ١١ ١٩١ فرداً.

٧٠ - وفي المرحلة الثالثة ستعود كتيبتان أخريان وبعض الوحدات القطاعية (١٩١ ٢ فرداً) إلى بلادها، ليقل القوام الكلي لقوة البعثة إلى ٩ ٠٠٠ فرد. وسيتم تقدير هذه التخفيضات في ضوء النقاط المرجعية الرئيسية المتبقية.

٧١ - وبعد إعادة كل وحدة رئيسية إلى بلادها سيعقبها فترة ثلاثة شهور للتعديل لإتاحة الوقت للبعثة لكي تنظم ترتيباتها للدعم اللوجستي وتستعد لإعادة أفراد المرحلة التالية إلى بلادهم. وبالإضافة إلى ذلك فإن التقديرات التقنية ستجرى طوال مراحل التخفيض الثلاث لتقدير التقدم المحرز في تنفيذ النقاط المرجعية ولكي تضع توصيات محددة عن التعديلات الأخرى في البعثة.

٧٢ - والمفترض أن تستمر قوة الحرس العسكري المنغولي وقوامها ٢٥٠ فرداً والتي تعمل في المحكمة الخاصة لسيراليون طوال فترة التخفيض، ما لم تنجز المحكمة الخاصة عملها قبل ذلك. كما أنه من المتوقع أن تقل قدرة بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا على تعزيز عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تطبيقاً لقرار مجلس الأمن ١٦٠٩ (٢٠٠٥) لتصبح سرية مشاة واحدة تضم ١٥٠ فرداً تقريباً أثناء مرحلة التخفيض.

٧٣ - ودرست بعثة التقييم التقني وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا عدة خيارات لتنفيذ المبدأ الوارد في الفقرات من ٦٨ إلى ٧٠ أعلاه. ومع ذلك، وبعد مشاورات مع حكومة ليبيريا، أوصى الأعضاء بخيار واحد. وبموجب هذا الخيار، تتم المرحلة الأولى (أي إعادة ٢ ٤٥٠ جندي إلى بلادهم) تبدأ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ وتنتهي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. وتليها فترة ثلاثة أشهر للاستعراض (حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨) لتقييم حالة الاستقرار الكلي لهيكل القوة الجديدة، ولتقييم التقدم المحرز في تعزيز إدارة وسلطة الدولة في جميع المقاطعات الخمسة عشر، بالإضافة إلى التطورات في المنطقة دون الإقليمية. بما في ذلك الانتخابات المتوقعة في كوت ديفوار وغينيا. وقد رئي أن فترة المراجعة هذه ستكون حيوية نظراً للحالة المشهية في ليبيريا وعدم إمكانية التنبؤ بالتطورات التي ستحدث في المنطقة دون

الإقليمية. أما المرحلة الثانية (أي إعادة ٥٠٠ فرد من الأفراد العسكريين وترشيد القطاعات) فتبدأ من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ وتنتهي في آب/أغسطس ٢٠٠٩. ومن بين النقاط المرجعية الهامة التي ينبغي تقديرها في هذه الفترة، تشكيل وحدة الشرطة للاستجابة السريعة الذي ينتظر أن ينتهي في تموز/يوليه ٢٠٠٩. أما المرحلة الثالثة (أي إعادة ١٩١ ٢ من الأفراد العسكريين) فستستمر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

٧٤ - ومن السابق لأوانه تحديد موعد للانسحاب النهائي لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا والتخطيط للترتيبات اللاحقة. ولذا فمن الموصى به إيفاد بعثة تقييم تقني إلى ليبيريا في منتصف عام ٢٠١٠ للقيام باستعراض تفصيلي للتقدم المحرز في استقرار البلد وفي تطوير قطاع الأمن الوطني، بغرض وضع خطة لما بعد كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. كما ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار الانتخابات الوطنية الهامة المقرر إجراؤها في ليبيريا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، عند اتخاذ قرار نهائي بشأن سحب البعثة.

## باء - عنصر الشرطة

٧٥ - أوصت بعثة التقييم التقني، بالتشاور مع بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، بالخفض التدريجي لـ ٤٩٨ مستشارا للشرطة على سبع مراحل في الفترة بين نيسان/أبريل ٢٠٠٨ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. ولن يكون هناك أي تخفيض لضباط السجون البالغ عددهم ١٨ ضابطا والذين يعتبرون جزءا من قوام عنصر الشرطة بالبعثة. وعلاوة على ذلك، سيكون من الضروري إدراج ستة ضباط إضافيين بالسجون لتعزيز الدعم بغرض تقوية نظام السجون. فهؤلاء الضباط سيحري نشرهم بغرض توفير التدريب في مرافق السجون الجديدة التي ستفتح عما قريب في مقاطعة بونغ، ومقاطعة بومي، ومقاطعة سينوي. وستدمج "فترات للتوقف والاستعراض" في عملية التخفيض هذه لتقييم الحالة الأمنية في البلد وتطوير القدرات التشغيلية للشرطة الوطنية الليبرية. وعلى إثر التخفيض المقترح سيبلغ قوام الشرطة ٧٤٢ فردا بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. أما وحدات الشرطة المشكلة الخمس (قوامها ٦٠٥ من أفراد الشرطة) التي تقدم الدعم للشرطة الوطنية الليبرية في مجال مكافحة الشغب والاضطرابات المدنية، فستبقى في منطقة البعثة طوال فترة تخفيض قوامها. وعلاوة على ذلك، سيوفد إلى البعثة مستشارون لشؤون الشرطة من ذوي مهارات الشرطة المتخصصة، ولا سيما في مجالات الطب الشرعي، والتحقيق الجنائي، والإدارة، والاستخبارات، والعمليات، والجريمة المنظمة، والمعايير المهنية، وإنفاذ قوانين المخدرات، وأمن المطارات، وحماية النساء والأطفال خلال فترات التناوب الاعتيادية بغرض تزويد قوة الشرطة الوطنية

بتدريب متقدم وبالتوجيه الملائم. وستربط أيضا التعديلات في مستوى عنصر الشرطة بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بالمقاييس الأساسية المشار إليها في الفقرة ٦٦ أعلاه.

## جيم - العنصر المدني

٧٦ - ستواصل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا تعديل عنصرها المدني، عند الاقتضاء، للتكيف مع الأولويات المتغيرة. وقد قامت البعثة بالفعل بإدخال تعديلات على قسم إعادة الإدماج والتأهيل والإنعاش التابع لها، فضلا عن قسم تنسيق الشؤون الإنسانية التابع لها، في ضوء التقدم المحرز في مجال إعادة إدماج مقاتلين سابقين وفي الانتقال من مرحلة تقديم المساعدات الإنسانية الطارئة إلى الإنعاش المبكر.

## ثاني عشر - ملاحظات

٧٧ - لقد خطت حكومة الرئيسة جونسون - سيرليف خطوات كبيرة في مجال توطيد السلام وتعزيز الانتعاش الاقتصادي في البلد. وتشمل الإنجازات الرئيسية التي حققتها الحكومة استكمال تنفيذ التدابير اللازمة لرفع الجزاءات المتعلقة بالأحشاب والماس؛ وزيادة الإيرادات العامة بنسبة ٤٨ في المائة؛ وإنجاز برنامج صندوق النقد الدولي الذي يرصده الموظفون؛ وإعداد وتنفيذ استراتيجية مؤقتة للحد من الفقر؛ وإعادة إمدادات الكهرباء والمياه إلى بعض أجزاء مونروفيا لأول مرة منذ ١٥ عاما؛ وزيادة مستوى الالتحاق بالمدارس بنسبة ٤٠ في المائة؛ وتحسين حالة حقوق الإنسان وإقامة علاقات مفيدة لجميع الأطراف مع جيران ليبيريا. وإضافة إلى ذلك، بقي اهتمام الحكومة منصبا على الأولويات الهامة المتمثلة في تعزيز سلطتها، ومكافحة الفساد، وتنفيذ برنامج تقديم المساعدة في مجال الحكم وإدارة الاقتصاد، وإصلاح قطاع الأمن، واسترجاع السيطرة على مواردها الطبيعية وتنظيمها، وتعزيز قدرات مؤسساتها.

٧٨ - وتعد هذه إنجازات ملحوظة بالنسبة لبلد يخرج من حالة انعدام سيادة القانون وانهيار مؤسساته الحكومية وهيكله الأساسية. غير أن التحديات التي لا تزال مطروحة تحديات جمة. فعملية توطيد السلام وإعادة بناء المؤسسات الحكومية لا تزال في مرحلة تشكيلها. وإلى أن يتمكن الجيش والشرطة من الاعتماد على نفسيهما وإلى أن يتم إصلاح النظام القضائي وتتاح إمكانية اللجوء إليه لجميع الليبريين، سيبقى البلد معرضا لخطر العودة إلى حالة انعدام سيادة القانون. وعلاوة على ذلك، يعد توفير بدائل للمقاتلين السابقين وأفراد قطاع الأمن المسرحين لكسب قوتهم، وإيجاد فرص للعمالة، وكفالة مصالحة وطنية حقيقية، وتلبية احتياجات ضحايا الصراع، والتخفيف من وطأة الفقر، وتقديم الخدمات الاجتماعية

الأساسية إلى السكان، بمثابة مهام حاسمة يتوجب إنجازها لكفالة استقرار دائم في ليبيريا. وللتصدي لهذه التحديات، يجب تنفيذ التدابير الملائمة لتعزيز النمو الاقتصادي بغرض توليد الإيرادات العامة المطلوبة.

٧٩ - ويعتبر ببطء التقدم المحرز في مجال تعزيز قطاع الأمن مثير قلق كبير. فقد واجه تدريب القوات المسلحة الليبيرية حالات تأخير كبيرة، مما أدى إلى تأجيل تاريخ تشغيل وحداتها. وفي غضون ذلك، أُحرز تقدم ملموس في استيفاء مقاييس تدريب الشرطة الوطنية الليبيرية، لكن فعاليتها التشغيلية أعيقت بسبب الافتقار إلى التمويل الكافي والمركبات ومعدات الاتصال وأماكن الإقامة. وتعد أوجه القصور هذه عائقا كبيرا يحول دون النشر الكامل للشرطة في جميع أنحاء البلد. وستكون إدارة الشرطة الوطنية الليبيرية أيضا بحاجة إلى أن تعزز. وأهيب بالجمهور الدولي أن يدعم بسخاء تزويد الشرطة الوطنية الليبيرية بالمعدات ونشرها وأن يساعد على إنجاز تدريب القوات المسلحة الليبيرية الجديدة على وجه السرعة. كما أدعو حكومة ليبيريا إلى وضع استراتيجية وهيكل للأمن الوطني في صيغتهما النهائية في الأشهر المقبلة.

٨٠ - وعلى الرغم من أن استخراج الماس بصورة غير مشروعة لا يزال يطرح تحديات خطيرة ويبقى مصدرا محتملا لانعدام الاستقرار، فإن من دواعي السرور أن نلاحظ الجهود المحمودة التي تبذلها الحكومة لوقف هذه الأنشطة، وهو ما أفضى إلى رفع الجزاءات المفروضة على الماس وإلى قبول انضمام ليبيريا إلى نظام عملية كمبرلي لإصدار شهادات المنشأ. وأشجع الحكومة على مواصلة تعزيز تنظيمها لهذا القطاع الهام وعلى القيام بشكل خاص بكفالة امتثال ليبيريا امتثالا تاما لعملية كمبرلي.

٨١ - وينبغي الإشادة بالرئيسة جونسون - سيرليف لما اتخذته من خطوات إيجابية لتعزيز المصالحة الوطنية والإدماج السياسي في البلد. غير أن الانقسامات العرقية والاجتماعية التي أصابت البلد فيما مضى قد تطفو إلى السطح مرة أخرى. وبالتالي، أدعو حكومة ليبيريا إلى تكثيف جهودها لتعزيز المصالحة الوطنية والمحلية لصالح استدامة السلام والاستقرار في البلد.

٨٢ - ويطرح الوضع المتقلب في كوت ديفوار وغينيا تحديات إضافية للاستقرار في ليبيريا. لكنني متفائل مع ذلك بسبب تواصل الجهود الرامية إلى تعزيز العلاقات الودية فيما بين بلدان حوض نهر مانو.

٨٣ - وبالنظر إلى التحديات العديدة التي ما زالت تواجه ليبيريا، وبخاصة بيئتها الأمنية المعقدة والمهشة، أوصي بأن يوافق مجلس الأمن على مفهوم التخفيض التدريجي الوارد في الجزء

الحادي عشر أعلاه، فضلا عن مستوى القوات المبين في الفقرة ٧٣ وخطوة تعديل عنصر الشرطة ببعثة الأمم المتحدة في ليبيريا الوارد في الفقرة ٧٥. وتتيح الخطة المقترحة للبعثة التكيف مع الأولويات المتغيرة وإجراء نقل المسؤولية عن الأمن في ليبيريا إلى الحكومة تدريجيا وعلى مراحل وعلى نحو يتسم بالتأني، بحيث تنجح الفرصة للحكومة لبناء قدراتها، في الوقت الذي تواصل فيه البعثة مساعدتها على الحفاظ على الاستقرار السائد. وقد انبثقت الخطة عن تحليل دقيق للحالة الأمنية القائمة، فضلا عن تقييم شامل للأخطار وتقدير للمهام غير المنجزة في إطار ولاية البعثة. وهذه الخطة نتاج أيضا للمشاورات الوثيقة مع حكومة ليبيريا وأصحاب المصلحة الوطنيين وشركاء ليبيريا.

٨٤ - وستكون عملية التخفيض التدريجي بحاجة إلى تقييم مستمر في سياق المقاييس المحددة في هذا التقرير. ولذلك، فإننا نشجع بقوة الحكومة والمجتمع الدولي على القيام باستثمار في الوقت المناسب وبصورة فعالة من أجل إنجاز تلك المقاييس. وفي حالة موافقة المجلس على هذه المقترحات، أعترزم أن أتقدم بمعلومات مستكملة بشكل دوري بشأن تنفيذ عملية التخفيض التدريجي. فهذا من شأنه أن يتيح لمجلس الأمن وللحكومة وللبعثة فرصة الوقوف على الحالة الأمنية وتقييم التقدم المحرز في تحقيق المقاييس. وفي غضون ذلك، أوصي بتمديد ولاية البعثة لفترة سنة إضافية، حتى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

٨٥ - وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري العميق لمجلس الأمن وللبلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة، وكذلك للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، والبلدان المانحة لما قدمته من دعم مستمر لتوطيد السلام في ليبيريا. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لممثلي الخاص، السيد ألان دوس، ولجميع الأفراد العسكريين والمدنيين التابعين للبعثة، والوكالات العاملة في مجال المساعدات الإنسانية وفي مجال التنمية، فضلا عن المنظمات غير الحكومية، لما قدموه من إسهامات هامة في استمرار التقدم المحرز في مجال توطيد السلام في ليبيريا.

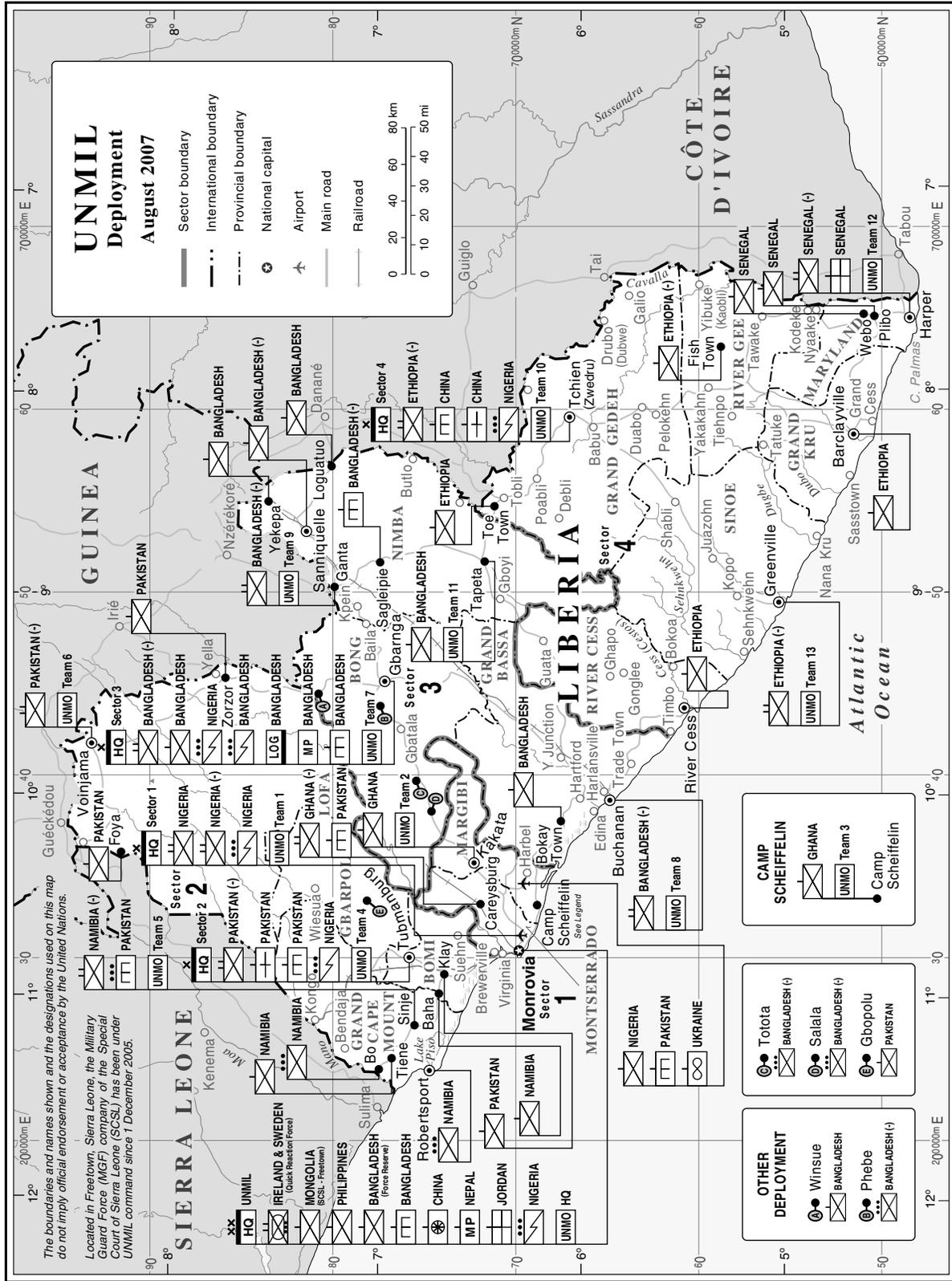
## بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا: قوام القوة العسكرية والشرطة المدنية

(في ١ آب/أغسطس ٢٠٠٧)

عنصر الشرطة	العنصر العسكري			العنصر	
	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	الجنود		
الشرطة المدنية	المجموع			البلد	
٨	٦			الاتحاد الروسي	
	١ ٨٢٥	١ ٧٩٨	٨	١٩	إثيوبيا
٨	صفر				الأرجنتين
١٤٠	١٣٠	١١٥	٨	٧	الأردن
	٣		١	٢	إكوادور
٥	صفر				ألمانيا
	٣			٣	إندونيسيا
٣	صفر				أوروغواي
٢١	صفر				أوغندا
١٣	٣٠٤	٣٠٠	١	٣	أوكرانيا
	١		١		أيرلندا
	٤		١	٣	باراغواي
٣٢	١ ١٧٧	٣ ٣٨٩	١٢	١٦	باكستان
	٢		٢		البرازيل
	صفر				البرتغال
	٢			٢	بلغاريا
٢٨	٣ ٢١٥	٣ ١٨٧	١١	١٧	بنغلاديش
	٤		١	٣	بنن
١١	صفر				البوسنة والمهرسك
٣	٢			٢	بولندا
	٤		١	٣	بوليفيا
	٤		١	٣	بيرو
٢٣	صفر				تركيا
	٣		١	٢	توغو
٧	صفر				جامايكا
	٢			٢	الجيل الأسود
٥	٣			٣	الجمهورية التشيكية

عنصر الشرطة	العنصر العسكري			البلد	
	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	الجنود		
الشرطة المدنية	المجموع				
	٢		١	١	جمهورية كوريا
١	صفر				جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
	صفر				جنوب أفريقيا
	٢			٢	الدانمرك
١٢	صفر				رواندا
	٣			٣	رومانيا
٢٧	٣			٣	زامبيا
٣٠	٢			٢	زمبابوي
١٣	صفر				ساموا
١	صفر				سري لانكا
٢	٣			٣	السلفادور
	٦٠٣	٥٩٨	٢	٣	السنغال
١٤	صفر				السويد
٣	٤			٤	صربيا
١٨	٥٧١	٥٥٨	٧	٦	الصين
٣٠	٤			٤	غامبيا
٤٠	٨٦٩	٨٤٩	٨	١٢	غانا
	١		١		فرنسا
٣٣	١٧٣	١٦٥	٥	٣	الفلبين
	٢		٢		فنلندا
٣٠	صفر				فيجي
٢	٤			٤	قيرغيزستان
	٥		٥		كرواتيا
١٩	٧		٤	٣	كينيا
	٥		١	٤	مالي
	١٠			١٠	ماليزيا
٤	٨			٨	مصر
٢٠	٢		٢		ملاوي
	٣		٣		المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
	٢٥٠	٢٤٨	٢		منغوليا

العنصر	العنصر العسكري			البلد
	عنصر الشرطة	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	
الشرطة المدنية	المجموع	الجنود	الجنود	
مولدوفا	٤		١	٣
ناميبيا	٥	٦١٥	٦٠٨	٤
النرويج	١٠	صفر		
نيبال	٢٥٦	٤٥	٤٠	٢
النيجر		٣		٣
نيجيريا	١٦٣	١٩٧٣	١٩٤٤	١٢
الهند	١٢٥			١٧
الولايات المتحدة الأمريكية	٨	١٣		٦
اليمن	٤	صفر		٧
المجموع	١١٧٧	١٤١٢٣	١٣٧٩٩	١١٧
				٢٠٧



The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.

Located in Freetown, Sierra Leone, the Military Guard Force (MGF) company, of the Special Court of Sierra Leone (SCSL) has been under UNMIL command since 1 December 2005.

<b>OTHER DEPLOYMENT</b>	● Totota ● Winsue	⊠ BANGLADESH (+) ⊠ BANGLADESH (+)	● Phebe ● Phebe	⊠ BANGLADESH (+) ⊠ BANGLADESH (+)
<b>CAMP SCHEIFFELIN</b>	⊠ GHANA ● Camp Scheiffelin	⊠ GHANA ● Camp Scheiffelin	⊠ GHANA ● Camp Scheiffelin	⊠ GHANA ● Camp Scheiffelin

Map No. 4211 Rev. 15 UNITED NATIONS August 2007

Department of Field Support Cartographic Section